تطور الايديولوجية الرسمية في مصر : الديمقراطية والاشتراكية

د. علي الدين هلال

يتناول هذا الفصل دراسة تطور ايديولوجية النخبة الحاكمة في مصر منذ عام (١٩٥٢) . ويقصد بالايديولوجية في هذا المقام تلك المجموعة المتسقة من الأفكار التي تتعلق بشكل النظام الاجتماعي وغايته . ومن ثم فإنها تشمل عنصرين : **الغاية** أو الهدف الذي ينبغي للمجتمع التطلع إليه ، **والوسائل** والأدوات التي تمكن من الوصول إلى هذا الهدف. الأيديولوجية إذن تتضمن الهدف والوسيلة . الغاية والأسلوب .

وينبغي - بادئ ذي بدء - تبيان حدود هذه الدراسة والتي تتمثَّل في أربعة :

أولاً : إن الدراسة تركز فقط على موضوعي الديمقراطية والاشتراكية باعتبار أنهما يتعلقان بشكل التنظيم الاقتصادي والسياسي ونوعية العلاقات السائدة في المجتمع . وهكذا فإنها لا تتناول قضايا هامة اخرى مثل القومية العربية والوحدة العربية وعدم الانحياز .

ثانياً : إن التحليل ينصرف إلى الأيديولوجية الرسمية أو مجموعة الأفكار التي طرحتها النخبة الحاكمة كتبرير لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية وكتعبير عن تصورها لشكل النظام الذي تسعى لإيجاده . وليس إلى التطور الفكري العام في البلاد أو التيارات الفكرية المختلفة التي طرحها المصريون بالقدر الذي ارتبطت فيه بتطور الفكر الرسمي [١] .

ثالثاً : مع أن الدراسة تستخدم تعبير النخبة الحاكمة للدلالة على مجموعة القيادات التي تولّت الحكم والتي كان مصدرها حركة الضباط الأحرار . فإن التطور الفكري للنظام عبّر عنه أساساً رئيس الدولة الذي تمثَّل في شخص جمال عبد الناصر . ولا يوجد لدينا دليل حاسم على أن هذا التطور الذي سوف تعرض له الدراسة عبر عن اقتناع النخبة الحاكمة ككل . بل على العكس ان هناك ما يشير إلى أن هذا التطور الفكري

لم تقبله كافة العناصر التي شاركت في الحكم . وبرز ذلك بالذات بعد وفاة الرئيس عبد الناصر والمواقف التي اتخذها بعض ممن شاركوه في الحكم لمدد تطول أو تقصر .

رابعاً : إن التطور الفكري والايديولوجي لأي مجتمع بصفة عامة ولأي قيادة سياسية بصفة خاصة . لا يحدث في فراغ وهو ليس عملية عقلية أو رياضة ذهنية مجردة وحسب . بل إنه يرتبط بمجمل التطور العام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي . يؤثر فيه ويتأثر به . ولا يمكن فهم التطور الفكري فهماً متكاملاً إلاَّ في الاطار العام لمسار المجتمع من حيث علاقاته ونظمه ومؤسساته .

في إطار هذه الملاحظات السابقة تتفق معظم البحوث التي أجريت عن مصر ما بعد (١٩٥٢) أن مجموعة الضباط الأحرار الذين تولوا السلطة في (٢٣) يوليو — تموز لم يكونوا ملتزمين بأيديولوجية محددة أو بمذهب اجتماعي بعينه . وأنهم قد اتبعوا في المقام الأول منهجاً ذرائعياً وتجريبياً . وكان الرئيس عبد الناصر يشير من آن لآخر إلى الصفة التجريبية لسياساته وعدم رغبته في الالتزام بعقيدة جامدة[٢] . لذلك بلور الحكّام الجُدد لمصر ما أسموه بالتجربة والخطأ . وتطورت أفكارهم نتيجة خبرتهم وممارساتهم العملية في الحكم . واعترف عبد الناصر بوضوح بأن قادة حركة الجيش لم يكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه عندما وجدوا أنفسهم فجأة في مقاعد السلطة[٣] .

أضف إلى ذلك أن النخبة الحاكمة الجديدة لم تكن ذات تفكير أيديولوجي موحّد ولم يلتزم أعضاؤها باتجاه واحد . بل لقد تراوح الضباط الأحرار ما بين الاتجاه الاسلامي والاتجاه الماركسي . وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى أن الخلية الأولى في حركة الضباط الأحرار ضمّت أسماء مثل السيد حسن التهامي والسيد كمال رفعت وعبد الناصر رغم تباين اتجاهاتهم الفكرية . مما يوضح أن حركة الضباط الأحرار لم تكن تمثل كياناً ايديولوجياً موحّدًا . بل عرفت في داخلها أكثر من اتجاه وأكثر من تيار . وانعكس ذلك على مجلس قيادة الثورة الذي امتلك سلطة القرار الأخير في المجالين التشريعي والتنفيذي في مصر خلال المرحلة الانتقالية من يناير — كانون الثاني (١٩٥٣) إلى يناير — كانون الثاني (١٩٥٦) والذي ضمّ بدوره عدة تيارات ايديولوجية أدّت إلى بروز خلافات بين أعضائه وإلى تصفيات داخلية .

لقد تطورت « الايديولوجية الجديدة » للثورة بشكل تدرجي وعلى مراحل . وارتبط هذا التطور بالتغير في طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبتجارب النخبة الجديدة في الحكم داخلياً وخارجياً . ويمكن بصفة عامة التمييز بين أربعة مراحل في هذا الصدد :

أولها : مرحلة إقرار القانون والنظام (Estatistic stage) . والتي استمرت منذ (١٩٥٢) حتى نهاية المرحلة الانتقالية . وكان الهدف الرئيسي للنظام خلالها هو تثبيت دعائمه في مواجهة معارضة متعددة المصادر والاتجاهات ..

وثانيها : المرحلة الشعبية (Populist stage) . والتي استمرت منذ عام (١٩٥٦) حتى صدور القوانين الاشتراكية والميثاق (١٩٦١ - ١٩٦٢) . وخلال هذه الفترة ساد ما سمي بفلسفة الاتحاد القومي والاشتراكية الديمقراطية التعاونية..

وثالثها : المرحلة التي تمتدّ ما بين (١٩٦٢) إلى حوالي (١٩٧٣) . وهي المرحلة التي يطلق عليها أكثر من اسم . مثل اشتراكية الدولة . ورأسمالية الدولة . والاشتراكية العربية . والتطبيق العربي للاشتراكية.. والتي رفع فيها شعار التخطيط القومي الشامل..

وأخيراً : فبوفاة الرئيس عبد الناصر في عام (١٩٧٠) وبروز نمط جديد من الأفضليات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية في عهد الرئيس أنور السادات . فإن مرحلة جديدة قد بدأت . وهي ما تسمى عموماً بسياسة الانفتاح .

* * *

وينبغي التأكيد على ما هو معروف منهجياً بأنه من الصعب وضع حدّ زمني فاصل بين مرحلة واخرى عندما يتعلّق الأمر بالتطور الاقتصادي والاجتماعي . وبالذات على ضوء أن كل مرحلة عادة ما تنمو من أحشاء المرحلة السابقة لها . فهي لا تأتي من فراغ أو بلا مقدمات . ويثار هذا مثلاً بالنسبة للمرحلة الرابعة ومتى بدأت . وهناك أكثر من اجتهاد في هذا الصدد . فيرى البعض أن التغيير قد بدأ بعد (١٩٦٧) . ويضع آخرون عام (١٩٧٠) وهو تاريخ وفاة الرئيس عبد الناصر . كنقطة تحول . بينما يضعها آخرون في مايو-أيار (١٩٧١) . ويرى فريق رابع أن عام (١٩٧٣) هو التاريخ الأدقّ باعتبار أن معركة اكتوبر-تشرين الاول قد أعطت الرئيس السادات شرعية سياسية مستقلة مكّنته من إحداث تغييرات في المجالين السياسي والاقتصادي[٤]

مرحلة إقرار القـــانون والنظام

هذه المرحلة هي التي أعقبت قيام حركة الجيش واتسمت بمحاولة توطيد أركان النظام الجديد وكسب تأييد جماهيري له وتصفية المعارضة الموجهة ضدّه . وفي هذا الإطار قام الحكّام الجدد بالضرب بعنف على مظاهر المعارضة التي صدرت من اليمين أو اليسار . كما قامت بعملية تطهير في المؤسسات المختلفة كالجيش والشرطة وأجهزة الخدمة المدنية وفرضت الرقابة على الصحافة وحلّ مجلس نقابة الصحافيين . أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية فقد طلب منها أولاً أن تطهر نفسها من العناصر الفاسدة . وبدأت عملية مواجهة بين الأحزاب والنظام الجديد انتهت في (١٦) يناير-كانون الثاني (١٩٥٣) بقانون حلّ الأحزاب السياسية وذلك حماية للوحدة الوطنية . وبانتهاء أزمة مارس وسقوط

اللواء محمد نجيب وحلّ جماعة الاخوان المسلمين. نجح النظام الجديد في تصفية معارضيه وبرز جمال عبد الناصر باعتباره رجل النظام الأول بلا منازع.

وفي وسط هذه الصراعات التي تضمنت صراعاً بين النظام الجديد ومعارضيه وصراعا بين اللواء نجيب من ناحية وعبد الناصر ورفاقه من ناحية اخرى. وصراعاً ثالثاً في داخل مجلس قيادة الثورة حول اتجاه وشكل النظام الجديد (رشاد مهنا ويوسف صديق وخالد محيي الدين). في وسط هذه الصراعات لم يكن هناك ثمة فسحة أو مجال لنمو أيديولوجية جديدة ذات معالم واضحة. واكتفى النظام خلال هذه الفترة بالمبادئ الستة المعروفة. وهي: القضاء على الاستعمار. والقضاء على الإقطاع. والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم. وإقامة عدالة اجتماعية. وإقامة جيش وطني قوي. وإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

وفي كتابه عن «فلسفة الثورة» الذي مثل خطوة متقدمة في بلورة أهداف النظام الجديد. أوضح عبد الناصر إدراكه لوجود نوعين من الثورات وضرورة أن تخوض مصر غمار كل منهما: الثورة السياسية التي تهدف إلى تحقيق الاستقلال والحرية الوطنية. والثورة الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق العدل الاجتماعي. كما كان عبد الناصر مدركاً لتناقض بين مستلزمات وشروط كل من هاتين الثورتين.

وخلال هذه الفترة تحدَّث عبد الناصر كثيراً في خطاباته عن الديمقراطية والوحدة الوطنية. وعلى سبيل المثال: في (٩) أبريل - نيسان (١٩٥٣) وفي خطاب له في المنصورة. ذكر أن هيئة التحرير. وهي الهيئة التي أُنشئت في يناير - كانون الثاني (١٩٥٣) عقب حلّ الأحزاب السياسية: «إن هيئة التحرير ليست حزباً يجرّ المغانم على الأعضاء أو يستهدف شهوة الحكم والسلطان. وإنما هي أداة لتنظيم قوى الشعب وإعادة بناء مجتمعه على أُسس جديدة صالحة. أساسها الفرد»[٥]. وفي خطاب آخر شبّه عبد الناصر هيئة التحرير بالمدرسة التي سوف يمارس فيها الشعب ويتعلّم كيف ينتخب ممثليه.

كما برز في تفكير عبد الناصر أهمية وضرورة الوحدة الوطنية وكان يردد دائماً أن أحد الأسباب الرئيسية لحلّ الأحزاب السياسية هو أن مصر تحتاج إلى كل طاقات أبنائها. وأنه ليس من الحكمة أن تتشتت هذه الطاقات أو تتفرق في مناقشات جوفاء أو معارضة سياسية لا جدوى منها. وإن أهمّ ما تحتاج إليه مصر هو الاتحاد والتضامن. ومن ثمّ فقد كان هناك اعتقاد سائد بأن حلّ الأحزاب السياسية هو إجراء مؤقّت وأنه بعد مدة سوف يسمح للأحزاب بممارسة نشاطها من جديد. وفي مقالة له بعنوان «الثورة المصرية» نشرتها مجلة «الشؤون الخارجية» الأمريكية في يناير - كانون الثاني (١٩٥٥). كتب عبد الناصر: «إن هدفنا النهائي هو أن نزود مصر بحكومة ديمقراطية ونيابية حقيقية... اننا نريد أن نكون على ثقة بأن أعضاء البرلمان سوف يخدمون مصالح كل الشعب وليس مصالح القلّة»[٦].

لقد كان الاعتقاد السائد لدى الحكّام الجدد في مصر بأن الشعب ليس مهيئاً بعد للحياة الديمقراطية وأنه لا بدّ

من إعداده لذلك وتدريبه على الممارسة الديمقراطية السليمة . وفي كتاب أصدرته القوات المسلحة المصرية عام (١٩٥٤) لمناسبة مرور عام على إعلان الجمهورية حدد الكتاب هدف هيئة التحرير بتعليم المواطنين وتدريبهم سياسياً [٧] .

وانعكست هذه الأفكار في برنامج هيئة التحرير . فقد كان شعارها « الاتحاد – النظام – العمل » . ويعبّر عبد الناصر عن الحقيقة ذاتها بقوله : « إن الجماهير التي أتت كانت ممزقة مجموعات متمزقة . إن الصورة التي انبعثت في هذا اليوم بدت مظلمة سوداء . لقد كنا نحتاج إلى النظام ولكن لم نجد وراءنا سوى الفوضى . لقد كنا نحتاج إلى العمل ولكن وجدنا فقط التسيب . ومن هذه الحقائق فإن الثورة صاغت شعاراتها » [٨] .

وهكذا . فقد كان هدف هيئة التحرير تبعاً لتصور قادة النظام الجديد أن تعلم الشعب معنى الديمقراطية وأن تدربه على ممارساتها .

وخلال الفترة نفسها بدأ عبد الناصر يربط بين قضيتي الديمقراطية والعدل الاجتماعي . وعبّر عن ذلك في خطاب له في (٣٠) ابريل – نيسان (١٩٥٤) . فقال : « إذا كنا نريد حرية أكيدة . فيجب أن نتحرر من الاستغلال .. نتحرر من استغلال العمل والاقطاع .. » [٩] . هذه العلاقة قدِّر لها أن تتبلور وأن تأخذ مكاناً أكثر أهمية في فكر عبد الناصر مع مرور السنين .

المرحـــــلة الشعبيـــة

في (١٦) يناير – كانون الثاني (١٩٥٦) أعلن عبد الناصر نهاية مرحلة الانتقال وطرح للاستفتاء الدستور الجديد [١٠] . وتبعاً لهذا الدستور فقد ظلّت الأحزاب السياسية غير مصرح لها . وبدلاً من هيئة التحرير . نصّ الدستور على تنظيم جديد هو الاتحاد القومي ليكون هو البوتقة السياسية التي ينخرط فيها الشعب بكلّ طبقاته . فنصّت المادة (١٩٢) منه على : « يكوّن المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة . ولحث الجهود ولبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. » .

وكان صدور دستور (١٩٥٦) وإعلان قيام الاتحاد القومي بمثابة مؤشر على عودة المؤسسات التمثيلية وبداية مرحلة جديدة من البناء الوطني بعد المرحلة الانتقالية التي تحمل مسؤوليتها مجلس قيادة الثورة . فقد اعتقد عبد الناصر أنه لا ينبغي للجيش أن يتحول إلى مؤسسة سياسية وأنه لا بدّ من أقامة تنظيم شعبي لتحقيق أهداف الثورة [١١] . ومن هنا فإن تكوين الاتحاد القومي كان أول مواجهة جادة للنظام الجديد مع قضية بناء تنظيم سياسي شعبي [١٢]

وعبرت تصريحات عبد الناصر بخصوص الاتحاد القومي عن محاولة أكثر نضجاً وعمقاً لمفهوم السياسة والعمل

السياسي عن أي من تلك التي بدرت عنه خلال هيئة التحرير . فبالنسبة له لم يكن الاتحاد القومي مجرد هيئة سياسية لملء الفراغ الذي أوجده حلّ الأحزاب . وأكّد هو ورفاقه باستمرار على خصوصية وأصالة وجدّة تجربة الاتحاد القومي . فهذه التجربة لا تندرج —وفقاً لتصورهم— تحت نظام الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب . وكلا النظامين غير مناسب لاحتياجات الوطن . فمن ناحية لا تستطيع مصر أن تطبق نظام تعدد الأحزاب . فالأحزاب مصدر للتمزق والتفكك وخلق الفرقة بين المواطنين . كما أنها . كما قال عبد الناصر . تعاونت مع الاستعمار ومثلت الرجعية والانتهازية[١٣] . وأكّد عبد الناصر أن الأحزاب عادة ما تكون أدوات في يد قوى خارجية وإحدى قنوات الحرب الباردة بين الكتلتين المتصارعتين في العالم . فيقول : «ولو ني سمحت الآن للأحزاب أن تقوم على الفور . فماذا تكون النتيجة ؟ .. أغلب الظن أنني سأجد هنا ثلاثة أحزاب . أحدها يدعو إلى التحالف مع الغرب .. وثانيها يدعو إلى التحالف مع الاتحاد السوفياتي . أما الحزب الثالث فسيكون الحزب الذي ينادي بانتهاج سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي»[١٤] . وأعتقد أن العودة إلى السياسة الحزبية قبل تعليم الجماهير وتدريبها سوف يكون عودة إلى فوضى وفساد عهد ما قبل الثورة . وأنه لا يريد «أن تتمزق وحدة وطننا من أجل مصلحة هذا البلد الأجنبي أو ذاك . وإنما أريد صيانة وحدة هذا البلد . حتى تثبت الفكرة الوطنية المنبثقة من أعماقه وتترسخ»[١٥] .

ومن ناحية أُخرى . فإن الاتحاد القومي لم ينظر إليه على أنه تنظيم نخبة أو تنظيم طليعي ممثلاً لطبقة واحدة من طبقات المجتمع بل على العكس فإنه —في فكر عبد الناصر وصحبته— يمثل الشعب بأسره[١٦] .

وتبارى الكتّاب في إبراز الفارق بين نظام الحزب الواحد ونظام الاتحاد القومي . فذكر أحدهم أنه بينما في الأول يقوم الحزب باختيار مرشح واحد في الانتخابات البرلمانية . فإن الاتحاد القومي لا يزكي أحداً . وإنما يكتفي بالاعتراض على العناصر الانتهازية والرجعية[١٧] .

وطرح عبد الناصر منطق تجربة الاتحاد القومي بقوله : «من هذه التجربة من حياتنا وفي المعارك التي قابلناها كان نظام الحزب الواحد لا يناسب لأنه عبارة عن احتكار السياسة . ولأن نظام الأحزاب المتعددة أيضاً لا يناسبنا لأنه سيكون وسيلة في الوقت الحاضر إلى داخل بلدنا ليهدم هذه القاعدة التي نبنيها . والتي نعبىء عليها الشعب . وكان لا بدّ لنا أن ندخل التجربة الجديدة . تجربة تقينا عيوب الحزب الواحد وتقينا في نفس الوقت عيوب تعدد الأحزاب . تجربة عبارة عن نظام يشترك فيه جميع أبناء الوطن بحيث لا نعطي الفرصة للتسلل وبحيث نحافظ على وحدتنا ولا نمكّن الأجنبي من أن يفرق بيننا ويعمل على ضمّنا داخل مناطق النفوذ . وكانت هذه التجربة هي الاتحاد القومي»[١٨] .

وفي مناسبة اخرى قال أنه —أي الاتحاد القومي— بمثابة إطار وطني يضمّ كل أبناء الشعب ما عدا العناصر الرجعية والانتهازية وعملاء الاستعمار الذين سيطروا على الشعب من قبل وأثبتوا خيانتهم له . ويذكر فتحي رضوان .

وزير الإرشاد القومي الأسبق . أنه اتحاد يشمل كل الشعب المصري ، وأنه النظام الذي تسعى إليه كل الشعوب الناهضة في المراحل الهامة من تاريخها[١٩] . وحدد عبد الناصر دور الاتحاد بأنه ملئ الفراغ الذي خلق من جراء حل الأحزاب السياسية وتعبئة جهود الشعب من أجل تحقيق أهداف الثورة وتدريب القيادات على المستويات المختلفة لدراسة المشاكل المحلية وحلّها[٢٠] .

ويبدو أن بعض الدارسين الأجانب لم يشاطروا عبد الناصر والنظام تلك الرؤية لدور الاتحاد القومي وقتذاك . فكتب باحث فرنسي - سيمون جارجي - في عام (١٩٥٦) أنه من الصعب ألاّ نعتبر الاتحاد القومي مؤسسة تعمل في خدمة النظام السياسي[٢١] . وأشار الأستاذ فاتيكيوتز ، الذي قضى شطراً من حياته في مصر ، إلى أن هدف الاتحاد القومي هو تطوير ثقافة سياسية متماثلة ، ووعي سياسي موحد بين المواطنين من خلال السيطرة على كل جوانب الانشطة الشعبية[٢٢]

نفس الفكرة أشار إليها جان وسيمون لاكوتير في كتابهما عن مصر ، ووصفا الاتحاد القومي بأنه ليس حزباً واحداً بقدر ما هو رقيب أو « ضابط عام » للنشاط السياسي في المجتمع ونوع من البوتقة التي ينبغي أن تنصهر فيها الحياة العامة لمصر ويعاد تشكيلها وفقاً لتصورات النظام الجديد[٢٣] .

ومن دراسة خطب وتصريحات النخبة السياسية وكتاباتها خلال هذه المرحلة يبدو أن فلسفة الاتحاد القومي كانت تقوم على ركيزتين : **الديمقراطية الاجتماعية ، والوحدة الوطنية** . أما بالنسبة للاولى ، فقد اعتقد عبد الناصر أنه لا يمكن للديمقراطية السياسية أن تتحقق دون توافر عدة شروط ومتطلبات اجتماعية واقتصادية مثل إزالة الحواجز الطبقية وضمان درجة أكبر من الحراك الاجتماعي بين الأفراد ، وعبّر عن ذلك بقوله : « .. ان الفرد إذا تحرر فلن يستطيع أي فرد آخر أن يملي عليه إرادته ، إذا أردت أن أحرره فيجب أن أحرره أولاً اقتصادياً واجتماعياً حتى يستطيع أن يكون قادراً على أن يباشر الحرية السياسية »[٢٤] . وعبّر عن نفس الفكرة بقوله : « .. الاتحاد القومي مبني على تحرير الفرد من الاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي والاستغلال السياسي ، وهو تنظيم قومي وطني .. كل الشعب يحمي وحدته .. »[٢٥] .

أما بالنسبة للاشتراكية ، فقد أشار عبد الناصر إلى هذا التعبير لأول مرة في خطاب عام في فبراير – شباط (١٩٥٥) في حديث له في الكلية الحربية ، وتكررت الاشارات بالذات بعد عودته من باندونغ ولقائه مع كل من نهرو وشوان لاي ، وفي (٥) ديسمبر – كانون الأول (١٩٥٧) طور عبد الناصر أفكاره بشكل أكثر تحديداً فيما أسماه بالمجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني ، وإن كان مفهوم الاشتراكية في هذه المرحلة قد اتسم بالعمومية والغموض ، فعلى سبيل المثال وصف عبد الناصر المجتمع المنشود ذات مرة بأنه اقتصاد رأسمالي موجّه[٢٦] .

أما الركيزة الثانية في فكر عبد الناصر ، فقد تمثلت في مفهوم الاتحاد أو الوحدة الوطنية ، لقد تصور أن إقامة

المجتمع المنشود يتطلّب أعلى درجات الوحدة الوطنية وتقليل الخلافات الطبقية والفئوية إلى أقلّ درجة ممكنة . والتأكيد على مشاعر التضامن والوحدة والاتّحاد بين المواطنين . وعبّر عن ذلك بقوله : « الاتّحاد القومي .. هو اطار يصون الوحدة الوطنية . إن مجرد قيامه لا يحلّ المتناقضات في مجتمعنا . إنه لا يمنع تصادم المصالح ولا تعارض الآراء . إنما هو مجرد إطار من الوحدة القومية يسمح للمتناقضات أن توازن نفسها ويسمح للمصالح المتصادمة والآراء المتعارضة أن تجد نقطة لقاء بينها في حماية الوحدة الوطنية بطريقة تتلاءم مع طبيعة شعبنا .. ولقد كان ايماننا أنه يمكن في إطار الوحدة الوطنية أن تتفاعل الطبقات بما يقرب بينها وأن يقلّ التناقض بطريقة سلمية لا مصادرة فيها ولا سفك دماء وأن يتم الاتّجاه إلى الاستقرار الوطني القائم على العدل الاجتماعي »(٢٧) .

وهكذا فإن الهدف ينبغي أن يكون هو تحقيق رضاء أو اتفاق قومي عام يتسامى على الخلافات الفئوية والطبقية . فالمصريون كما يقول عبد الناصر « .. كلنا نعمل من أجل هذا الوطن . وكلنا نعمل من أجل رفعة هذا الوطن . لا عمل للجماعات ولا عمل للأحزاب .. وكلنا نعمل من أجل أمتنا »(٢٨) .

وجاء دستور (١٩٥٦) مؤكداً على ضرورة التوفيق بين الطبقات . وأكّد على التضامن الاجتماعي باعتباره أساس المجتمع . ونظرت الحكومة الى دورها باعتبارها عاملاً محايداً بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة . وأن دورها هو ضبط هذه الصراعات . وغرس مشاعر التضامن بين المواطنين . وفي الحقيقة إن هذه الفكرة لها جذور عند عبد الناصر عبّر عنها عام (١٩٥٤) بقوله : « الحقيقة أن حكومة الثورة هي حكومة الأمة بطبقاتها جميعاً . حكومة العمّال والفلاحين . وحكومة الموظفين والطلاب . وحكومة الأموال وأصحاب الأعمال وحكومة الفقراء والضعفاء وحكومة الأقوياء والأغنياء . وحكومة الصغار المبتدئين وحكومة الكبار الناجحين . هي حكومة تنظر إلى مصر كأسرة كبيرة . يعمل كل من فيها لصالحها الأكبر وخيرها المشترك »(٢٩) .

واعتقد عبد الناصر أن كل حرب الأخندق التي وجهها مجتمع مصري تعود إلى الخلافات وعدم الوحدة بين صفوف الشعب . ويقول : « لقد اتبع الاستعمار البريطاني سياسته التقليدية . فرّق تسُد . ولقد فرّق فعلاً وساد فعلاً . عمل على انقسام البلاد إلى شيع وأحزاب . كان يضرب حزباً بحزب وشيعة بأُخرى حتى ثبت نفوذه . واستطاع بعد أن كان يحكم البلاد حكماً مباشراً عن طريق القسر والإكراه أن يحكمها بواسطة صنائعه من مختلف البيئات والأحزاب . انني اؤمن بأن الاتّحاد القومي هو الوسيلة لتكتيل جهود الشعب . والسير به في الطريق المؤدي لتحقيق هدف الثورة »(٣٠) .

لقد أطلقنا على هذه المجموعة من الأفكار تعبير « الشعبية » وهو تعبير علمي لا يقصد به معنى الدارج في قاموسنا السياسي عندما نصف زعيماً ما بأنه شعبي أو قراراً سياسياً بهذه الصفة . بل إن التعبير يستخدم في الأدب السياسي والاجتماعي على أكثر من نحو(٣١) . فهناك الاستخدام النابع من التجربة الأميركية في الجنوب . والتي يشير فيها إلى

اتجاه فكري يتسم بمعاداة الحضر ومعاداة الصناعة ومعاداة المثقفين ومعاداة الأجانب . وهناك استخدام آخر في التاريخ الروسي والصيني خلال القرن التاسع عشر عندما أطلق هذا التعبير على الحركات الثورية الفلاحية . وأخيراً هناك من يستخدم تعبير الشعبية للدلالة على اتجاه فكري ينظر إلى المجتمع كوحدة ذات مصالح متسقة تعلو مصالح الطبقات والجماعات المكونة لها .

وعندما نطلق هذا التعبير على تفكير عبد الناصر خلال هذه المرحلة فإننا نشير إلى اتجاه عقلي وثقافي يتسم بثلاث سمات مترابطة : **أولها** . رفض مفهوم الصراع الطبقي . **وثانيها** ، النظر إلى المجتمع ككيان عضوي ذي مصلحة واحدة . **وثالثها** . أن تطور المجتمع هو رهين وحدة وتناسق جهود المواطنين.

وجدير بالذكر أن هذه السمات ليست قاصرة على عبد الناصر . بل إن العديد من الزعماء في افريقيا وآسيا عبّروا عن تفكيرهم في عبارات مماثلة تؤكد على تضامن مجتمعاتهم وخلوها من الصراع ، ويشيرون إلى أن هذه المجتمعات لا تعرف تلك الانقسامات الطبقية الحادة التي خبرتها المجتمعات الغربية الصناعية ، ومن ثم ، فإنها لا تحتاج إلى نظام تعدد الأحزاب . لذلك نجد في عديد من هذه البلاد ، نفس المفاهيم الناصرية ، قد تختلف العبارات أو المسميات ولكن الجوهر يظل واحداً . فالأحزاب السياسية ينظر لها كعنصر انقسام في المجتمع يؤدي إلى إضعافه ، وعلى العكس من ذلك . فإن الحزب الواحد أو التنظيم الواحد الذي يضم غالبية الشعب هو رمز لوحدته وتضامنه[٣٢] .

وصدرت عشرات الكتب والمقالات والأبحاث باللغة العربية حول فكرة وأهداف الاتحاد القومي ، وإن كانت إحدى السمات الرئيسية التي تتصف بها هذه الكتابات هي غموض المفهوم ذاته الذي يصادفه القارئ في عديد منها ، والعبارات العامة الفضفاضة التي لا يكون لها دلالة محددة . فأحد المؤلفين على سبيل المثال كتب يقول أن نظام الاتحاد القومي يعكس إرادة الشعب التي هي من إرادة الله[٣٣] . وأكّد آخر أن فكرة الاتحاد القومي هي قمة الديمقراطية ، وأنها تجربة جديدة في الحياة السياسية المعاصرة[٣٤] . وتبعاً لنفس المؤلف . فإن رفض وجود الطبقات هو أساس نظام الاتحاد القومي . لأن الطبقات هي فكرة غريبة نقلت إلى المجتمع العربي بواسطة الاستعمار الأجنبي والملكية ، ووصف ثروت عكاشة ، وزير الثقافة والارشاد القومي وقتذاك . الاتحاد القومي بأنه فلسفة خلقية وتعبير عن روح الجماعة[٣٥] .

وكتب الرئيس أنور السادات الذي كان سكرتيراً عاماً للاتحاد القومي في عام (١٩٥٧) ، ان الاتحاد القومي ليس حزباً أو جبهة ولكنه أداة وإطار لحماية الوطن أملته الظروف . وأن كل الفئات والطبقات قد وافقت على عدد من الأهداف هي الاستقلال والقومية العربية والحياد الايجابي والحرية والسلام . كما وافقت على شخص واحد لكي يعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف وهو جمال عبد الناصر[٣٦] .

وذكر كمال الدين حسين الذي خلَف أنور السادات كسكرتير عام للاتحاد القومي في سنة (١٩٥٨) أن الاتحاد

القومي هو منظمة تؤمن بالقومية العربية وتسعى إلى تحقيق وحدة الشعب العربي وتأييد القيم الاخلاقية والروحية للمجتمع الاشتراكي العربي[٣٧] . وقال محمد حسنين هيكل . رئيس تحرير «الأهرام» وأحد المقربين من الرئيس عبد الناصر أن الاتحاد القومي هو «تنظيم شعبي على مستوى الأمة كلها يجمع جهودها على أساس من الدعوة والمشاركة الواعية .. انه بهذا الشكل تنظيم يوفر الإطار والمجال للعمل الاقتصادي .. تنظيم الإطار والمجال للتغيير الاجتماعي في نطاق السلامة الوطنية . تنظيم يوفر الإطار والمجال للأمن القومي»[٣٨] .

وبصفة عامة . فقد كان هناك تركيز واضح وإلحاح على تأكيد تفرد تجربة الاتحاد القومي . وأن هذا النظام وفلسفته نبعا من «تجاربنا وظروفنا»[٣٩] . وفي مجال التعليق على هذه الفكرة يجوز القول أنها كانت أقرب إلى جان جاك روسو منها إلى لينين . فقد لبس الاتحاد القومي رداء الديمقراطية ليس باعتباره تنظيماً طليعياً يقود الجماهير ولكن لأنه ضمّ بين ظهرانيه كل الشعب تقريباً . وكان من المتصور أن الحوار بين الحاكم والمحكوم سوف يتم في هذا الإطار . وأن ذلك سوف يسفر عن بروز إرادة عامة . ورضاء عام يقلل من إمكانية الصراعات بين الأفراد والجماعات والطبقات .

وفي أعقاب سبتمبر - ايلول (١٩٦٢) وفي مناخ عام من النقد الذاتي بعد الانفصال السوري . قدَّم عبد الناصر أول نقد رسمي لمفهوم الاتحاد القومي ونظامه . وطور أفكاره فيما بعد في يوليو - تموز (١٩٦٢) خلال مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني . ثم في اجتماعات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية . وتبعاً له . فإن أحد مثالب هذا النظام هو غياب الايديولوجية التي تقود العمل الثوري . فقد كان غياب الايديولوجية يعني غياب الالتزام الفكري للتنظيم . وفي نوفمبر - تشرين الثاني (١٩٦١) . اشتكى عبد الناصر صراحة من أن المثقفين لم يتعاونوا بحماس مع النظام ، وأن أمله قد خاب لقلّة الكتابات الأكاديمية حول النظام الاقتصادي والسياسي الجديد للبلاد ، وانتقد . على وجه التحديد . كليات الحقوق التي أشار إلى أنها ما زالت تكتفي بتدريس نظريات آدم سميث الاقتصادية . ووصل إلى القول أن مصر تمر في تجربة تتقدم فيها الممارسة على النظرية[٤٠] .

وفي الحقيقة أن ملاحظات عبد الناصر هذه جاءت في أعقاب حوار قومي كبير استمر خلال عام (١٩٦٠) ، وبدأه محمد حسنين هيكل . وهو الذي عرف باسم «أزمة المثقفين» . فقد كتب هيكل - ربما معبراً عن أفكار عبد الناصر - أن المثقفين مارسوا نوعاً من السلبية تجاه القيادة الثورية وأن الكثرة البالغة منهم قدموا الولاء السياسي وليس المشاركة الفعالة في تطوير المجتمع . وذكر بالذات أنهم لم ينجحوا في أن يقدموا للنظام الايديولوجية التي كان يسعى إليها[٤١] .

ولكي توضع الأمور في نصابها من الناحية التاريخية ينبغي الاشارة إلى أن المثقفين لم يكن لهم دور في أحداث يوليو - تموز (١٩٥٢) ، وبالتالي . فلم يحصلوا على شطر من مسؤولية الحكم في الفترة التي تلت ذلك ، ونما عدم رضائهم مع غياب المناخ الملائم لحرية الاجتماع وحرية الرأي ، وشعروا بأن ليس لهم دور في عملية تطوير البلاد ، أكثر

من كونهم خبراء فنيين (تكنوقراط) أو موظفين وأن عملية رسم السياسة واتخاذ القرار يحتكرها العسكريون. الأمر الذي أدّى إلى نوع من الاغتراب السياسي بينهم.

ومكّنت الطبيعة البراجماتية للنظام وعبد الناصر الاستفادة من تجربة الاتحاد القومي والتعلّم من أخطائه. وتتالت الأحداث في أعقاب الانفصال السوري. وإعلان الميثاق. وقيام الاتحاد الاشتراكي العربي تعبيراً عن مرحلة جديدة في تطور النظام وأفكاره السياسية هي بالتأكيد أكثر نضجاً مما سبقها.

المرحـــلة الاشـــتراكيـــة

لقد أدى الانفصال السوري في سبتمبر -- أيلول (١٩٦١) واكتشاف أن قادته كانوا ممن تولّوا مناصب أساسية في الاتحاد القومي إلى طرح آثار هامة على تفكير عبد الناصر وهيكل نظام حكمه، وقاده إلى إعادة النظر في عدد من الأفكار والمؤسسات السياسية. لذلك. ففي (٤) نوفمبر -- تشرين الثاني سنة (١٩٦١) أعلن عبد الناصر عن خطة لإعادة تنظيم الحياة السياسية في مصر على مرحلتين:

الأولى : تعيين لجنة باسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية لحثّ وتحديد معايير انتخاب ممثلين عن الشعب لهذا المؤتمر.

الثانية : انتخاب المؤتمر الوطني الذي سوف يناقش مشروعاً لميثاق العمل الوطني الذي سوف يقدمه الرئيس.

وعقدت اللجنة التحضيرية ثمانية عشر اجتماعاً ما بين (٢٥) نوفمبر -- تشرين الثاني. و(٣١) ديسمبر -- كانون الأول (١٩٦١)[٤٢]. ونقلت أجهزة الاعلام المختلفة من إذاعة وصحافة وتليفزيون مناقشات اللجنة وشاهد المصريون رئيسهم لأول مرة في حوار مفتوح مع أعضاء اللجنة حول التجربة المصرية.

وأثارت هذه المناقشات روحاً ديمقراطية عامة لم تشهدها البلاد منذ (١٩٥٤). وكان يمكن لأي مصري أن يرى المفكر الاسلامي الحر خالد محمد خالد وهو يتحدث عن الديمقراطية مطالباً الرئيس ببرلمان ودستور ومعارضة. وأجاب عبدالناصر بأن المطلبين الأولين سوف يتحققان. أما بالنسبة للمعارضة. فإنه لا يمكن أن تكون بلا حدود ولا يجب السماح بها إلاّ في إطار أهداف الشعب[٤٣].

وبدأ المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي تكون من (١٧٥٠) عضواً (١٥٠٠ منتخبون. بالإضافة إلى ٢٥٠ وهم أعضاء اللجنة التحضيرية) اجتماعاته في (٢١) مايو -- أيار سنة (١٩٦٢). وفي أول اجتماع قدّم عبد الناصر مشروعاً للميثاق الذي تمّ قبوله بعد مناقشة بدون تعديل في المتن. ويبدو واضحاً أن عبد الناصر كان مهتماً بقضية وجود وثيقة ايديولوجية تحدد اهداف وأساليب الثورة المصرية. واعتقد أن غياب مثل هذه الوثيقة كان احد جوانب النقص

الرئيسية في نظام الاتحاد القومي . ومن هنا . فإن الميثاق . وهو وثيقة تتكون من عشرة فصول . جاء لكي يملأ هذا الفراغ . ويمثل الميثاق وثيقة ايديولوجية هامة من زاوية التطور السياسي والاجتماعي المصري . فقد حددت مفهوم التنمية وأساليبها وعكست تفكير عبد الناصر بعد عشر سنوات من حكم مصر . وأوضحت رؤيته للمجتمع المنشود وللمرحلة القادمة من الثورة . وركز الميثاق على مفهوم الاشتراكية . وكما هو معتاد في كثير من الدول النامية . فقد كانت الاشتراكية تعني إقامة مجتمع يقوم على العدل الاجتماعي وليس الربح الفردي . على التخطيط وليس على قوى السوق . على التصنيع وليس على إنتاج المواد الخام للتصدير إلى الخارج . لقد كانت الاشتراكية وفقًا للميثاق أداة لتعبئة موارد المجتمع وحثّ الجماهير على زيادة الانتاج . ولخصت أهدافها في كلمتين : الكفاية والعدل . أي زيادة الانتاج وعدالة التوزيع . ومن هنا فإن على الحكومة أن تتدخل لضمان التوزيع العادل للثروات والدخول . وهدف ذلك حل الصراع الطبقي . وذلك من خلال إزالة الاستغلال . وتقليل الهوة بين الطبقات ونشر الخدمات الاجتماعية . والفرص التعليمية للجميع . وكان عبد الناصر حريصًا على التمييز بين مفهومه للاشتراكية والماركسية . وأقام هذا التمييز على ثلاثة أسس : **أولها** : رفض دكتاتورية الطبقة الواحدة . **وثانيها** احترام مبدأ الملكية الفردية وبالذات في الزراعة . **وثالثها** الايمان بالدين . وكان عبد الناصر يشير باستمرار إلى التوافق بين الاسلام والاشتراكية وأن مبادىء الاشتراكية نابعة من الاسلام . وفي هذا الإطار قام المفتي بإصدار فتوى أوضح فيها أن القوانين الاشتراكية لعام (١٩٦١) تتفق مع قواعد الفقه الاسلامي .

أما عن مفهوم الديمقراطية ، فقد تناولها الميثاق بطريقتين : سلبية وايجابية ، فانتقد التجربة السياسية التي شهدتها مصر قبل الثورة ، باعتبارها ديمقراطية مزيفة كانت تحمي مصالح أقلية من الأثرياء وكبار ملاّك الأرض . وعلى الجانب الآخر ، فقد أكّد الميثاق على تلك العملية التي تقود إلى إقامة ديمقراطية حقيقية . والتعديلات التي يجب إدخالها على هيكل المجتمع ومؤسساته لتحقيق مشاركة الجماهير السياسية .

لقد انطلق الميثاق من تأكيد أن الديمقراطية الاقتصادية أو الاجتماعية لا تقلّ أهمية عن الديمقراطية السياسية . بل إن الديمقراطية الحقيقية لا يمكن إقامتها إلاّ على أساس من الديمقراطية الاجتماعية . فيذكر الميثاق « أن من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل أن النظام السياسي في بلد من البلدان ليس إلاّ انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيراً دقيقاً للمصالح المتحكمة في هذه الأوضاع الاقتصادية » .

ووصل الميثاق إلى خلاصة مؤداها أن المؤسسات البرلمانية لا يمكن أن تعمل بنجاح في ظلّ هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي . فالديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية . وينبغي إدخال تعديلات أساسية على الهيكل الاقتصادي الاجتماعي . قبل أن تصبح المؤسسات النيابية تعبيراً حقيقياً عن الديمقراطية السياسية . وتتضمن هذه التعديلات أموراً عدة مثل سيطرة الشعب على أدوات الانتاج . وتكافؤ الفرص بين المواطنين وشعورهم بالأمان بالنسبة لحاضرهم ومستقبلهم . وتبعاً للميثاق فإن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن توجد أيضاً في

ظل هيمنة طبقة واحدة. «إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات... إن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب... سلطة مجموع الشعب وسيادته». «.. لا بدّ أن ينقسم المجال ديمقراطياً للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية.. إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل. وهو القادر على إحلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية رجعية».

الاتحاد الاشتراكي إذن كان يمثل مرحلة الانتقال نحو الاشتراكية والديمقراطية الحقيقية. وهو تعبير عن تحالف قوى الشعب العاملة فيذكر الميثاق «أن الوحدة الوطنية التي يحققها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب. هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة..

«إن الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابي باعتبارهم أغلبية الشعب».

ويمكن في هذا الصدد إثارة عدة نقاط حول مفهوم الديمقراطية من الميثاق. **أولها**. أن الديمقراطية ارتبطت بشكل مباشر بالاشتراكية والعدالة الاجتماعية. وظهر تأثير الأفكار الاشتراكية على عبد الناصر والميثاق كما لم يبد في أيّ مرحلة سابقة. ولأول مرة اعترف عبد الناصر ونظامه بوجود الصراع الطبقي بشكل واضح وصريح. فيذكر الميثاق: «والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره. وإنما ينبغي ان يكون حلّه سلمياً في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات». كما أعتقد بأن الحل السلمي للصراع الطبقي لا يمكن أن يتم دون تجريد الطبقات الرجعية من أسلحتها. لذلك تخلى عبد الناصر عن أفكاره بخصوص التوفيق بين الطبقات وتحدث بصراحة عن أعداء الشعب الذين يجب عزلتهم سياسيًا ومنعهم من ممارسة التأثير على المواطنين (٤٤).

وهكذا دخل القاموس السياسي المصري مفهوم جديد. وهو «أعداء الشعب». وتبعاً له. فإن القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التطور الثوري والاشتراكي هي فقط التي يكون لها حق الانضمام للاتحاد الاشتراكي والمشاركة في النشاط السياسي. وعبّر عبد الناصر عن هذه الفكرة بقوله في (٢٥) نوفمبر- تشرين الثاني (١٩٦١): «لا بد أن نحدد من هم الشعب.. الشعب هو عبارة جميع الفئات التي تساند الثورة الاشتراكية.. وتساند الثورة الاجتماعية والبناء الاشتراكي..»

وكتب الكثيرون في شرح وتبرير هذا المفهوم. فذكر البعض أنه يجب إزاحة أعداء الشعب. حتى يمكن للجماهير أن تمارس حريتها الكاملة بعد ذلك. وميز كاتب آخر بين التناقضات العدائية والتناقضات غير العدائية. وأنه من حق الشعب اللجوء إلى إجراءات استثنائية أو عنيفة لتحطيم قوة أعدائه.

ووصف عبد الناصر وعديد من المثقفين هذا المفهوم للديمقراطية . باسم الديمقراطية الاشتراكية . التي تنبع من علاقات الإنتاج الاشتراكية . فيذكر عبد الناصر أن هذا المفهوم يتضمن مشاركة الشعب في الأمور السياسية واللامركزية ونقل السلطة إلى المستويات الشعبية(٤٥) .

ومن تحليل الكتابات التي نشرت حول هذا المفهوم يتضح أنه تضمن ثلاثة أفكار رئيسية . **أولها** . رفض الديمقراطية البرجوازية بما ترتبط به من تعدد للأحزاب . وهكذا فلأول مرة في مصر . رفض التعدد الحزبي . ليس بناء على اعتبارات الضرورة العملية أو مقتضيات الوحدة الوطنية ولكن انطلاقاً من نظرة عامة لمفهوم الطبقات والديمقراطية . **وثانيها** . أن المجتمع المصري يمرّ بمرحلة انتقال من هيكل **إقطاعي** رأسمالي إلى الاشتراكية . يترتب على ذلك أن مصر تحتاج إلى ثورة عميقة في التشريع والقيم السائدة والعلاقات الاجتماعية . **وثالثها** . أن الديمقراطية الاشتراكية تتحقق خلال الإشراف المستمر للشعب على أجهزة الدولة(٤٦) .

ويعلّق الأستاذ مالكولم كير على هذا المفهوم الراديكالي للديمقراطية ويربط بينه وبين ما أسماه تالمون الديمقراطية الشمولية التي تعود في أصولها الفكرية إلى روسو وماركس أكثر من مونتسكيو ولوك وبنتام . ويرى أن هذه الفكرة ارتبطت بتفضيل أخلاقي لأعلى درجة من الوحدة في الهدف والسلوك على كافة المستويات السياسية والاجتماعية . وبتأكيد على فضائل التضامن الاجتماعي وشرور النزعات الفردية وبعدم الاعتقاد . بل والشك في مفاهيم المنافسة والمساومة . وأخيراً . بالتأكيد على وجود حكومة قوية ينظر إليها كمحقق للعدالة والحرية . وليس كحظر على الحريات الفردية(٤٧) .

وبالرغم من هذه الأفكار والتطورات الجديدة . فإن عدداً من المفاهيم السابقة قد استمر بنفس التأكيد على تفرد وخصوصية التجربة السياسية المصرية التي لاحظناها أيام الاتحاد القومي . نجدها أيضاً . في هذه المرحلة . والاتحاد الاشتراكي العربي وصف دائماً بأنه ليس حزباً أو جبهة . ليس حزباً لأنه لا يمثل أي طبقة واحدة . وأن هدفه هو منع سيطرة أي طبقة(٤٨) . وليس جبهة لأنه لا يضم أحزاباً سياسية أو تنظيمات مختلفة . ماذا هو إذن؟ يقال لنا هو تحالف الشعب الذي يهدف إلى تحقيق التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وذكر أستاذ للقانون أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو سلطة سياسية تعلو السلطات الثلاث المعروفة في كل المجتمعات باعتباره ممثلاً لتحالف قوى الشعب العاملة(٤٩) .

لقد تصور عبد الناصر أن إصدار الميثاق سوف يحلّ المشكلة الايديولوجية لنظامه ولكن سرعان ما خاب أمله . فقد برزت تفسيرات مختلفة للميثاق . ونظر إليه كل اتجاه ايديولوجي بشكل مختلف(٥٠) . ويمكن على الأقل التمييز في هذا المجال بين مدرستين : **الاولى** . نظرت إلى الميثاق باعتباره الكلمة الأخيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي المصري . وأسمته بالنظرية . وكانت هذه الجماعة ضمناً تعارض المزيد من التحولات الاشتراكية . أما المدرسة **الثانية** . الأكثر يسارية فقد ركّزت على كون الميثاق مرشداً للعمل . وخطوة تليها خطوات اخرى على طريق التحول الاشتراكي .

وكان لكل من الاتجاهين أنصاره في داخل الاتحاد الاشتراكي العربي على كافة المستويات ووقف عبد الناصر بين تيارين دون أن يربط نفسه بشكل نهائي بأي منهما.

وبصفة عامة. فقد عبر الميثاق عن جهد توفيقي بين أفكار لينين ولاسكي وبعض مفاهيم الديمقراطية الليبرالية. لذلك وصف أحد المعلقين الماركسيين الاشتراكية المصرية بأنها «خليط من الاشتراكية العلمية والخيالية وأفكار البرجوازية الصغيرة والقومية الضيقة والانحيازات الدينية والمثالية الذاتية»(٥١).

الايديولوجية الثورية من منظور تاريخي

لقد كانت الأفكار السياسية لعبد الناصر تقوم على اعتقاد عميق من الوحدة الوطنية واتسم تفكيره. وكذا عدد من رفاقه. برؤية وطنية واضحة هدفها إقامة الدولة الوطنية المستقلة. وفي هذا الاطار لم يكن من الممكن التركيب بالصراعات الاجتماعية أو الطبقية التي بدت .بالنسبة لهم كعامل إضعاف وتهديد للوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي(٥٢). وكان تبرير رفض التعدد الحزبي والمنافسة السياسية هو تلك الحاجة الملحة إلى الوحدة. وكما هو حادث في عدد من بلدان العالم الثالث. فإن التنظيم السياسي الواحد في مصر. اعتبر نفسه تنظيم (Geminschaft) وحركة جماهيرية تدعم التضامن الاجتماعي والوحدة المعنوية للشعب. لقد اعتبر التنظيم الواحد نفسه انه ينبع من (Volksgeist) ويمثل (le Vouloir genéral) الارادة العامة للشعب.

وخلف التنظيمات السياسية الثلاثة (هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي) التي أقامتها ثورة (٢٣) يوليو -- تموز كان يكمن إيمان عميق في مفهوم الشعبية. في وحدة وتضامن الشعب. وقد أصبحت هذه الوحدة هدفاً في حدّ ذاته أقرب ما يكون إلى المعتقد الديني. وتضمن مفهوم الوحدة كما فهمه النظام. رفض المعارضة المنظمة. ونظروا إلى الخلافات القائمة بين قطاعات المجتمع المختلفة باعتبارها هامشية واعتبروا التنظيم السياسي الواحد بمثابة الرمز الحيّ لوحدة الشعب. هذا المفهوم الذي لم يقتصر على النخبة المصرية يقوم من الناحية النظرية والتحليلية على افتراضين: **أولهما**. ادعاء مضمن من جانب النخبة الحاكمة لامتلاكها للحقية السياسية المطلقة. هناك ادعاء بأن النخبة فهمت مشاكل المجتمع وتمتلك الحلول اللازمة لمواجهة هذه المشاكل ولا تقبل أن تطرح هذه الحلول على بساط البحث أو المقارنة مع حلول اخرى ممكنة. لقد نظر عبد الناصر ورفاقه إلى أنفسهم باعتبارهم مجددين وحماة للمصلحة الوطنية والنظام في المجتمع. واعتبروا أنفسهم القوة الوحيدة القادرة على تحقيق الاصلاحات اللازمة التي سوف تحقق الكرامة والقوة والعدالة للمصريين. ومن ثم فإن أي معارضة منظمة للنظام وسياساته لا يكون من المتصور السماح بها(٥٣). **وثانيهما**. الاعتقاد بأن التعدد السياسي يؤدي إلى الضعف وعدم الوحدة. لقد أنكرت النخبة الحاكمة. وبشدة. أن التعدد يمكن أن يؤدي إلى إطلاق مبادرات الجماهير السياسية الخلاّقة. أو أن التعدد في المجتمع الحديث. كما يقترح دوركهايم. هو مصدر للتضامن الاجتماعي(٥٤) على العكس من ذلك. فإن النخبة

الحاكمة سعت إلى الوحدة والتماثل . وبدلاً من الاعتراف بوجود الصراع في المجتمع ومشكلة توزيع الموارد النادرة بين الطبقات والجماعات والفئات المختلفة . أكّدت على التنظيم السياسي الواحد كأداة لخلق التضامن وكتعبير عن التكامل (٥٥) .

واتسم منهج النخبة المصرية إزاء قضية التنمية الاقتصادية بنفس التركيز والإلحاح على موضوع الوحدة . فبالنسبة لهم فإن الاشتراكية لم تكن قضية التزام فكري أو ايديولوجي بقدر ما مثلت حلاً عملياً لمشاكل التنمية . فقد قدمت الاشتراكية طريقاً للتقليل من الصراع الطبقي وإزالة مسبباته من خلال التخطيط (٥٦) . وكان كل من السياسة والاقتصاد يمثلان بالنسبة لعبد الناصر كياناً موحّداً . فالسياسة في المقام الأول هي أداة لخدمة التطور الاقتصادي وهدف العمل السياسي هو زيادة الانتاج . وكما هو حادث في الاقتصاد فإن السياسة يمكن أن تخطط وتُدار وفي كلا المجالين أنكر مبدأ التعددية وهكذا فإن الاقتصاد المخطط كان هو الوجه الآخر لمفهوم التنظيم السياسي الواحد . فإذا كانت الاشتراكية هي ايديولوجية التنمية الاقتصادية وكان التنظيم الواحد هو ايديولوجية التنمية السياسية فإن كليهما يمثل استراتيجية التنمية القومية .

لقد رفض النظام في مصر مفاهيم التعدد السياسي والصراع الحزبي باعتبارهما جزءاً من العملية السياسية وتضمن ذلك رفض مفهومي المعارضة المنظمة والمنافسة السياسية وكان التركيز دوماً هو على الوحدة الوطنية والتماثل والتأكيد على عناصر الاتفاق السياسي .

ويثير هذا الاتجاه لدى عديد من النخب الحاكمة في الدول المختلفة التساؤل عن مصادره وبواعثه . ويقترح كارل مانهايم في هذا المجال أن هذا السعي نحو الوحدة والتماثل يكون تفسيره على ضوء عاملين : **الأول** . أن التماثل يكون مطلوباً لأنه من الأسهل حكم شعب خضع لتأثيرات نمطية موحّدة . **والثاني** . أن النخب الحاكمة التي تسعى لتحقيق هذا الهدف عادة ما تنتمي إلى شرائح البرجوازية الصغيرة التي تتميز بضيق الأُفق والبدائية التي تعكس ذاتها في عدم التسامح عن أي انحراف أو خروج عن الوحدة(٥٧) .

ويقول فرانز فانون أن الإلحاح على مفهوم الوحدة وإقامة نظم الحزب الواحد ليست بالضرورة أهدافاً تقدمية أو لخدمة الجماهير . بل انها يمكن أن تعبر عن ديكتاتورية البرجوازية(٥٨) . وفي الحقيقة أن تقييم مسألة السعي إلى الوحدة على المستوى الفكري وإقامة التنظيم السياسي الواحد على المستوى الواقعي هو أمر لا يمكن إطلاق حكم شامل بخصوصه في غياب معرفة هوية الطبقة الحاكمة وطبيعة التزاماتها الايديولوجية ونوعية المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلها وتدافع عنها .

بالإضافة إلى التركيز على قضية الوحدة فقد اتسم تفكير عبد الناصر ورفاقه بنزعة « انتقائية » واضحة(٥٩) . وفي الحقيقة أنه يمكن طرح هذه الملاحظة بالنسبة لعديد من التكوينات الايديولوجية في الوطن العربي والتي تتسم

بالانتقائية و «التلفيق» بين مدارس واتجاهات وتيارات فكرية جدّ متباينة والرغبة أحياناً في الجمع بين آراء غير متناسقة في منطلقاتها أو فيما تقود إليه من نتائج . والجمع بين هذه الآراء بطريقة ميكانيكية دون محاولة الوصول إلى صيغة تلخيصية أو تركيبية تعلو هذه الآراء وتتسامى عليها ومن ثم فقد اتسم التيار الفكري لأيديولوجية النخبة الحاكمة في مصر بعدم الاتساق الداخلي . الأمر الذي قاد إلى عدم القدرة على الحسم الفكري والاتجاه نحو «الحلول الوسط» . هذه القدرة على عدم الحسم والغموض انعكست على الهوة بين التوقعات والإنجازات وبين النظرية والتطبيق[٦٠] .

وفي الحقيقة انه برغم شكواه المتكررة بخصوص غياب الايديولوجية وحديثه المتكرر عن أهمية الوضوح الفكري . فإن عبد الناصر رغب في الاحتفاظ بحرية الحركة السياسية دون أن يقيِّد نفسه بقوالب نظرية . ويكفي الاشارة في هذا الصدد إلى أنه عام (١٩٦٥) وفي ذروة الحديث عن الاشتراكية والتطور الثوري تم إعلان بور سعيد «مدينة حرة» ولم يجد عبد الناصر حرجاً في ذلك أو عدم اتساق مع المناخ العام على أساس أنه «لا بابوية في الاشتراكية» .

ويمكن إرجاع الانتقائية لدى عبدالناصر ورفاقه إلى خلفيتهم العسكرية فقد أوضحت الدراسات المتعلقة بالعسكريين إلى أنهم لا يكونون عادة ممن ينصرفون إلى العمل النظري . وأنهم يميلون إلى الإنجاز والعمل . أضِف إلى ذلك التفسير المحبَّب لدى الكثير من المثقفين العرب وهو خصائص البورجوازية الصغيرة وما يتسم به سلوكها من تذبذب وعدم قدرة على الحسم[٦١] .

لقد مثلت وفاة عبد الناصر بداية ونقطة تحول ومرحلة جديدة من حياة مصر . وعندما تولى أنور السادات رئاسة الجمهورية بدأ يطور منهجه في الحكم والأفضليات الاجتماعية . وأبرز حنكة سياسية واضحة في التخلص من خصومه السياسيين في مايو -- أيار (١٩٧١) . وخلال الفترة ما بين (١٥) مايو -- أيار (١٩٧١) و(٦) اكتوبر -- تشرين الأول (١٩٧٣) . بدأ الرئيس السادات في طرح أفكاره وسياساته بشكل تدرجي وتمثلت هذه الآراء في عدد من الوثائق مثل دستور (١٩٧١) . وبرنامج العمل الوطني سنة (١٩٧١) . وورقة اكتوبر سنة (١٩٧٤) علاوة على عشرات الخطب والتصريحات الصحفية . وعبر سلسلة من التغيرات الجزئية هنا وهناك بدأ وجه مصر يتغير بما في ذلك مجموعة الأفكار والمفاهيم التي شكلت المناخ الفكري للنظام الحاكم . ومست هذه التغيرات التنظيم السياسي والاقتصادي للمجتمع وكذلك السياسة الخارجية .

ولا يمكن إبداء حكم علمي على هذه المرحلة ليس فقط لاقترابها الزمني . ولكن -- وهذا هو الأهم -- لأنها لم تكتمل بعد ونحن لا نعرف على وجه اليقين مدى استمرارية بعض المؤشرات والسياسات الحكومية الحالية ومدى التزام المسؤولين بها . إن هذا الإحساس بأن «الشكل الجديد» للمجتمع لم تبرز ملامحه النهائية بعد . هو الذي يجعل الباحث غير قادر على التفصيل بخصوص هذه المرحلة . الأمر اليقيني أن «التركيبة» الناصرية قد تمّ حلّها سواء من

الناحية الفكرية أو التنظيمية . ولكن لا توجد « تركيبة » اخرى تحلّ محلّها وإن كان هناك عدد من المؤشرات التي يمكن التعرض لها باختصار .

فمن ناحية البناء السياسي والديمقراطية شنّ السادات هجوماً على مفهومي « الحزب الواحد » و « الرأي الواحد » في ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي . وكذا في ورقة اكتوبر . وأدى ذلك إلى سلسلة من التطورات انتهت بإصدار قانون الأحزاب في مايو – أيار (١٩٧٧) الذي يقبل مبدأ التعدد الحزبي في إطار قيود معينة خلال مدة المجلس البرلماني الحالي (١٩٧٦ – ١٩٨١) .

وأكّد السادات على عدد من الأفكار الليبرالية مثل : سيادة القانون واستقلال القضاء ودور المؤسسات وحرية المواطنين. وانتقد اللجوء غير المبرر قبل (١٩٧٠) إلى الإجراءات الاستثنائية والاعتقال السياسي . وشهدت أعوام (١٩٧٦) و (١٩٧٧) و (١٩٧٨) صدور صحف الأحزاب المعارضة . ومعارضة برلمانية وأدى ذلك إلى مواجهات عديدة بين الحكومة والمعارضة وقاد في النهاية إلى خطاب الرئيس السادات في (١٥) مايو – أيار (١٩٧٨) الذي انتقد فيه عديداً من هذه المؤسسات ودعا إلى استفتاء شعبي لا يمكن التكهن بما قد يقود إليه . إن هذه التطورات تطرح أكثر من تساؤل مثل ما هي الأسباب التي أدت بالرئيس السادات إلى رفع شعارات الديمقراطية وقبول التعدد الحزبي ؟ ما مدى قبول العناصر الاخرى من النخبة الحاكمة بهذه التطورات ؟ ومدى استعداد النخبة الحاكمة لتحمل أعباء غطاء ديموقراطي كوجود صحافة معارضة وشبه معارضة برلمانية ؟

وفي المجال الاقتصادي كان الرئيس السادات أكثر انتقاداً للسياسات الاشتراكية التي اتبعت في الستينات والتي اتهمها بالوقوع تحت تأثير الأفكار الشيوعية والسوفياتية ، وزعم أن هذه السياسات قادت البلاد إلى الإفلاس وقتلت المبادرات الفردية وروح الإبداع . ودعا إلى إطلاق المجال أمام القطاع الخاص وكذا تشجيع الاستثمار العربي والاجنبي في مصر . والتزم النظام بعدم اللجوء إلى التأميم أو المصادرة . وفي هذا الاطار تمَّ التركيز على مفهوم « العائلة الواحدة » التي تخلو من الصراع والتي تسعى إلى حلّ خلافاتها بالاسلوب السلمي ، ويمكن القول في هذا الصدد أن هذه الأفكار تماثل ما أسميناه بالمرحلة الشعبية من تطور ثورة (١٩٥٢) وإن كان ذلك تحت اسم جديد وهو الاشتراكية الديمقراطية .

إن النموذج المصري يطرح مشكلة تكوين الايديولوجية في عدد من الدول النامية وهي الأشكال التي تطرح مجموعة معقدة من المشاكل والقضايا . مثل :

أ – الثنائية الثقافية والهوة بين المثقفين التقليديين والمثقفين المجددين أو التموينيين.

ب – الهوة بين الجماهير والنخبة .

ج – تراكم المشاكل المختلفة التي تتطلّب حلولاً مثل القضية الوطنية ، وقضية توزيع الدخل ، وقضية المرأة . ودور الدين . والتنمية الاقتصادية . والديمقراطية .. الخ .

د — ضغوط الدول الكبرى وسياساتها لقبول نموذج فكري ما دون غيره.

هـ — وفوق ذلك كله غياب المناخ الديمقراطي والحريات الأساسية التي تسمح للمثقفين بمناقشة هذه القضايا والوصول إلى صياغات وحلول لها.

إن التجربة المصرية تشير إلى ضرورة «النظرية» التي تتجسَّد في شكل مؤسسات وأبنية. فهذا هو ضمان الاستمرار وإن أيّ قيادة كارزمية (تاريخية) لا يمكن أن تضمن استمرار أفكارها ما لم تنشأ مؤسسات قادرة وفعّالة تتبنى هذه الأفكار وتلتزم بها وتعبر عن قوى اجتماعية ذات وزن وتأثير. كذلك فإنها تشير إلى أهمية مفهوم الصراع باعتباره جوهر العلاقة السياسية. الخلاف والصراع بين الآراء والجماعات والمصالح والقوميات والطوائف هو أمر طبيعي والسياسة هي عملية التوفيق بين هذه الاعتبارات المختلفة وهي عملية توزيع القيم النادرة في المجتمع. من هنا أهمية قبول مفهوم الصراع بكافّة أشكاله كحقيقة إنسانية واجتماعية — ثم حلّه بعد ذلك بطرق شتى — وأهمية إدراك دور المشاركة الشعبية. ففي غياب وجود نوع من «الاتفاق العام» فإن الدعوة إلى الوحدة أو التماثل ورفض التعدد تكون ممارسات قاتلة لنموّ أي جماعة سياسية. وبالذات عندما لا يوجد لدى النخبة الحاكمة التي تدعو لهذه الوحدة والتماثل ايديولوجية واضحة وعندما لا تسمح بالمشاركة الشعبية التي تسمح بتطوير المؤسسات السياسية الفعّالة وتضمن التزام القوى المستفيدة بالنظام وأهدافه بشكل منظّم ومستمر.

المراجع

١. سبق للمؤلف أن تناول بعض جوانب التطور الفكري العام للمثقفين العرب خصوصاً المصريين في عدد من البحوث. انظر التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث (القاهرة، ١٩٧٥). نكبة فلسطين في الفكر السياسي العربي. السياسة الدولية، عدد ٢٣ (يناير كانون الثاني ١٩٧١). ص ٤٠ ٤٩. وباللغة الانجليزية:

Arab Intellectuals and al Nakba : The search for fundamentalism, Middle Eastern Studies, vol. IX, no.2 (May 1973), pp. 187-190.

.٢

Malcolm H. Kerr., "The Emergence of a Socialist Ideology in Egypt", *Middle East Journal*, vol. XVI, No.2 (November 1962), p. 127. See also "*Anwar SAdat, Revolt on Nile*" (London: Allen Wingate Publishers, 1958), p. 53.

٣. حول تصور عبد الناصر لدور الضباط الأحرار كتب في **فلسفة الثورة**: «لقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة وأنها لا تنتظر إلاّ طليعة تقتحم أمامها السور.. وكنت أتصور دورنا على أنه دور طليعة الفدائيين وكنت أظنّ أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات..». وكرَّر هذا المعنى في عديد من خطبه وأحاديثه، على سبيل المثال في خطاب في ٢٠ ديسمبر كانون الأول (١٩٥٣). (٥) سبتمبر (١٩٥٤). وتصريحه لصحيفة «الأهرام» في (٢) يوليو تموز (١٩٥٩).

أنظر أيضاً في نفس المعنى: اللواء محمد نجيب. M. Naguib, "*Egypt's Destiny*" (New York: Doubleday: 1955), p. 171

٤. حول هذه المراحل من وجهة نظر بناء المؤسسات السياسية أنظر دراسة للمؤلف: The Transformation of Party System in Egypt 1952-1977 in Ali H. Hillal Dessouki, ed., Democracy in Egypt (Cairo, 1978), pp. 7-24.

٥. خطاب عبد الناصر في المنصورة بتاريخ (٩) أبريل نيسان (١٩٥٣).

٦. Gamal Abdel Nasser, *"The Egyptian Revolution"*, Foreign Affairs, Vol. XXXIII, no.1 (January 1955), p. 208.

٧. Hassan Khedr and Amin Hassouna, *"Egypt's Republic in its First Year,"* published in English by the Department of Public Relations of the Egyptian Armed Forces (Cairo, 1957), pp. 174-175.

٨. **فلسفة الثورة** ونفس الفكرة لدى نجيب: المرجع السابق، ص ١٨٧ – ١٨٨.

٩. خطاب عبد الناصر في (٣٠) ابريل نيسان (١٩٥٤).

١٠. انظر تحليلاً لدستور (١٩٥٦) في عدد من مؤلفات أساتذة القانون المصريين مثل: د. سليمان الطماوي، د. طعيمة الجرف، د. ثروت بدوي، د. محمد كامل ليلة، د. فؤاد العطار.

١١. حول تصور عبد الناصر لدور الجيش في السياسة أنظر محمد حسنين هيكل «**ما الذي جرى في سورية**» (القاهرة، ١٩٦٢)، ص ٢٧ - ٨١.

١٢. أنظر في هذا التقييم:

P.J. Vatikiotis, *"The Egyptian Army in Politics"* (Bloomington: Indiana University Press, 1961), p. 383.

وكذا د. سليمان لطماوي: «**ثورة ٢٣ يوليو بين ثورات العالم**» (القاهرة، ب.د.ت)، ص ٩٦ – ١٠١.

١٣. خطاب عبد الناصر بتاريخ أول يونيو - حزيران (١٩٥٦).

١٤. مقابلة عبد الناصر مع مندوبي التليفزيون الاميركي بتاريخ (٧) ابريل - نيسان (١٩٥٨).

١٥. المرجع السابق.

١٦. د. عثمان خليل عثمان: «الاتحاد القومي ونظام الحزب الواحد»، **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، مجلد رقم (١)، عدد (٥) نوفمبر - تشرين الثاني (١٩٥٨).

١٧. د. محمد عبد الله العربي: «الاتحاد القومي والأحزاب»، المرجع السابق، ص ٢١.

١٨. خطاب عبد الناصر بتاريخ (٢٧) نوفمبر تشرين الثاني (١٩٥٩).

Keith Wheelock, Nasser's New Egypt (New York: Frederick A. Praeger, 1960), p. 54.

٢٠. خطاب عبد الناصر بمناسبة الذكرى السابعة لقيام الثورة في (٢٢) يوليو - تموز (١٩٥٩)، وكذا خطبه في سورية (١٦) و(٢٠) فبراير - شباط (١٩٦٠).

٢١. Simon Jargy, *"La Syrie a la Veille D'une Nouvelle Experience,"* Orient, No. 10 (1959), pp. 28-29.

٢٢. Vatikiotis, op.cit., p. 105.

٢٣. Jean and Simonne Lacouture, *"Egypt in Transition"* (New York: Criterion Books, 1958), p. 273.

٢٤. خطاب عبد الناصر في (٢٣) نوفمبر - تشرين الثاني (١٩٥٩).

٢٥. خطاب عبد الناصر في (٢٧) نوفمبر تشرين الثاني (١٩٥٩).

٢٦. لاكوتير: مرجع سابق، ص ٢٢١ – ٢٣٠، ومقابلة عبد الناصر مع عدد من المحررين الأميركيين في (٢٧) يناير - كانون الثاني (١٩٥٨).

٢٧. تصريح عبد الناصر لجريدة «الأهرام» في (٢) يوليو تموز (١٩٥٩).. أنظر أيضاً خطابه في (١٥) ديسمبر كانون الأول (١٩٥٧). وتصريحه لجريدة «النيويورك تايمز» في (٣) نوفمبر تشرين الثاني (١٩٥٩). وخطابه في (٩) يوليو تموز (١٩٦٠).

٢٨. خطاب عبد الناصر في (١٤) نوفمبر – تشرين الثاني (١٩٥٨).

٢٩. خطاب عبد الناصر في (١٩) يوليو – تموز (١٩٥٤).

٣٠. تصريح عبد الناصر لجريدة «الجمهورية» بتاريخ (٣٠) مايو – أيار (١٩٥٦).

٣١.

See S.N. Eisentadt, "*Modernization, Protest and Change*" (Englewood-Cliffs: Prentice Hall, Inc. 1966), pp. 34-55; Encyclopedia of the Social Sciences under Agrarian Movement, Vol. 1-11, pp. 289-315 and under Russian Revolution, Vol. XIII-XIV, pp. 474-493; Peter Worsely, "*The Third World*" (London: Seidenfeld and Nicolson, 1964), pp. 127-128, 165-174 and Seymour M. Lipset, "*Political Man*," (New York Doubleday, 1963), pp. 169-173, On populism in Middle Eastern Countries. See Manfred Halpren, "*Politics of Social Change in the Middle East and North Africa*" (New Jersey: Princeton University Press, 1963), pp. 290-291 and in Turkey Niyazi Berkes, "*The Development of Secularism in Turkey*" (Montreal: McGill University Press, 1964), pp. 461-463.

٣٢. حول مفهوم الشعبية في دول العالم الثالث، أنظر دراسة موسعة في وورسلي، مرجع سابق، ص ١٢٢ – ١٧٤

٣٣. محمد حامد الجمل: «**أضواء على الديمقراطية العربية**» (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ١٥٩.

٣٤. عبد المنعز شميس: «**ديمقراطية الاتحاد القومي**» (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ٩.

٣٥. ثروت عكاشة: «**اتحادنا فلسفة خلقية**» (القاهرة: د.ت)، ص ٤.

٣٦. أنور السادات: «**معنى الاتحاد القومي**» (القاهرة: د.ت)، ص ٤٩، ٥٠ – ٥٤، القاعدة الشعبية (القاهرة، ١٩٥٩)، ص ٤٥.

٣٧. المجلة المصرية للعلوم السياسية، مرجع سابق، ص ١٢١ – ١٢٢.

٣٨. محمد حسنين هيكل: «**أزمة المثقفين**» (القاهرة، ١٩٦١)، ص ١٥٢ – ١٥٣.

٣٩. محمد كامل حته: «**الاتحاد القومي**» (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ٢٤.

٤٠. خطاب عبد الناصر في (٢٥) نوفمبر – تشرين الثاني (١٩٦١).

٤١. هيكل، مرجع سابق.

٤٢. من بين ٢٥٠ عضواً تحدَّث ١٠٩ من بينهم ٢٠ تحدَّث ثلاث مرات أو أكثر معظمهم من المثقفين وأساتذة الجامعات. أنظر نصّ المناقشات في «**الطريق إلى الديمقراطية**» (القاهرة، ١٩٦٣).

٤٣. المرجع السابق، ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

٤٤. نفس المرجع، ص ٧٠ – ٨٢.

٤٥. خطاب عبد الناصر في (٢٦) يوليو – تموز (١٩٦٢)، وفي (١٢) نوفمبر – تشرين الثاني (١٩٦٤).

٤٦. أنظر مقالات بأقلام كمال رفعت في «**الاقتصادي**» عدد (١٥) فبراير – شباط (١٩٦٣)، د. محمد أنيس في «الأهرام» (١٨) ديسمبر – كانون الأول (١٩٦٤)، ابراهيم أبو عوف في «الأهرام» (٢٨) ديسمبر – كانون الأول (١٩٦٤)، ابراهيم أبو عوف في «الأهرام» (١١) فبراير – شباط (١٩٦٥)، عادل غنيم في «الطليعة» عدد (١٠) اكتوبر – تشرين الأول (١٩٦٦) ص ٤٤ – ٥٥. أنظر أيضاً خطاب عبد الناصر في (١٦) مايو – أيار (١٩٦٥).

٤٧. Cited in Malcolm H. Kerr, *Arab Radical Nations of Democracy*, in Albert Hourani, ed., St. Antony Papers, no. 16 (London: Chatto and Windus, 1963), pp. 10-11.

٤٨. د. محمد طلعت عيسى: «قوى الشعب العاملة في الاتحاد الاشتراكي العربي» «المجلة المصرية للعلوم السياسية». عدد (٢٤) مارس – آذار (١٩٦٣)، ص ٧٢.

٤٩. د. محمد حافظ غانم : «الاتحاد الاشتراكي العربي : دراسة مقارنة» المرجع السابق . ص ٥٦ .

٥٠. أنظر مقال لإحسان عبد القدوس حول أزمة المثقفين في مجلة «روز اليوسف» عدد (١٩٠٦) بتاريخ (٢١) ديسمبر كانون الأول (١٩٦٤) .

٥١. "Peace, Freedom and Socialism", Vol. 7, no. 9 (September 1964), P.52.

٥٢. Maxim Rodinson, "The Political System", in P.J. Vatikiotis, ed., "Egypt Since the Revolution", (London: George Allen and Unwin Ltd., 1968), p. 87.

٥٣. Hisham Sharabi, "Nationalism and Revolution in the Arab World" (New Jersey: D. Van Nostrand Company Inc., 1966) p. 89

٥٤. Douglas E.Ashford "The Challenge of Diversity to the Single Party States," Paper delivered at the 1963 Meeting of the American Political Science Associations, p. 22.

٥٥. James Heaphy, "The Organization of Egypt", World Politics, vol. XV, no. 111 (January 1966), p. 187

٥٦. بورسلي ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

٥٧. K. Manhiem, "Essays on Sociology and Social Psychology (London, 1953), p. 257.

٥٨. F. Fanon, "The Wretched of the Earth" (New York, 1966), pp. 145-148.

٥٩. حول النزعة الانتقائية عند المفكرين العرب ، أنظر :
Abdallah Laroui, "The Crisis of Arab Intellectuals" (Berkely: University of California Press, 1976), p. 153-155

٦٠. George N. Atiyeh, "Middle Eastern Ideologies", in William E. Hazem and M. Mughisuddin, "Middle Eastern Subcultures" (Lexington: Lexington Books, 1975), pp. 49-50.

٦١. Laroui, op.cit., pp. 102-103 and Ali E. Hillal Dessouki, "Arab Intellectuals and al Nakba", Middle Eastern Studies, Vol. IX, no. 2, (May 1973), pp. 192-193.